

استراتيجية حماية البيئة في الجزائر

تاريخ الاستقبال: 2018/06/28

تاريخ القبول: 2018/08/01

أمرابط إيمان كلية الفنون والثقافة جامعة صالح بوينيدرقسنطينة3-

الملخص:

أصبحت قضايا حماية البيئة واحدة من سمات النظام الدولي الجديد حيث عمدت الدول إلى إنشاء مؤسسات حكومية أوكلت لها القضايا المتعلقة بالبيئة، تعمل جنباً لجنب مع المنظمات غير الحكومية التي تعنى بهذا الشأن، الأمر الذي فرض وبقوة ضرورة إدماج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي واعتماد منطق التنمية المستدامة في سياسات الدول وتشريعها .

والجزائر على غرار دول العالم تعمل من أجل حماية البيئة. حيث ظهر الاهتمام بقضايا البيئة بشكل محتشم في الثمانينات كما أنها سجلت غياب إدارة - مركزية ومحلية - بيئية حقيقية ما يقارب 3 عقود التي تلت مؤتمر ستوكهولم، والذي أثر سلباً على دورها الوقائي والتدخل.

إلا أنها تداركت ذلك في السنوات الأخيرة حيث عملت على استحداث وزارة خاصة تعنى بالشأن البيئي لتحقيق الشكل الإداري للجهة المعنية بالبيئة يمكن من خلالها مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً باتباع سياسات عمومية على أساس التنمية المستدامة كفيلة بتأمين نمو اقتصادي مستدام وتدعيم القدرات المؤسساتية من أجل الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وتقديم الخدمات البيئية ذات النوعية الرفيعة وتحسين مردودية العمل البيئي للنهوض بالبيئة والعمل على غرس السلوك الإيجابي وتنميته اتجاهها من أجل تحقيق وعي محلي، وطني وعالمي بأهمية الحفاظ على البيئة. فماهي الإستراتيجية البيئية التي تنتهجها الجزائر للحفاظ على البيئة ؟ وما هي أهم دعماؤها؟

الكلمات المفتاحية: البيئة، حماية البيئة، التنمية المستدامة، الاستراتيجية، التخطيط.

Résumé :

Les questions de protection de l'environnement sont devenues l'une des caractéristiques du nouvel ordre international où les États à établir des institutions de gouvernement chargés de questions relatives à l'environnement, en collaboration avec des organisations non gouvernementales traitant de cette question, qui imposent et forment la nécessité d'intégrer la dimension environnementale dans la planification du développement Et l'adoption de la logique du développement durable dans les politiques et la législation des États

l'Algérie, comme le reste du monde travaille pour protéger l'environnement. Lorsque l'attention portée aux questions de l'environnement a été modérée dans les années quatre-vingt et elle a enregistré l'absence de véritable gestion de l'environnement près de trois décennies après la Conférence de Stockholm qui a eu un impact négatif sur le rôle de la prévention et de l'intervention,

Cependant, il est remédié au cours des dernières années, où elle a travaillé sur le développement d'un ministère spécial des affaires environnementales pour former le système administratif de la main sur l'environnement à travers lequel de suivre le rythme des changements économiques et l'avenir social en suivant les politiques publiques sur la base du développement durable capable d'assurer une croissance économique durable et à renforcer les capacités institutionnelles pour l'exploitation des rationnelle Fournir des services environnementaux de qualité et améliorer le rapport coût-efficacité de l'action environnementale pour promouvoir l'environnement et inculquer et développer un comportement positif afin de sensibiliser les autorités locales, nationales et mondiales à l'importance de préserver l'environnement.

Mots clés: l'environnement, protection de l'environnement, développement durable, Stratégie, planification.

مقدمة

لم يعد خافيا أن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته أصبح يتعرض للانتهاك والاستنزاف بصورة كبيرة ، أدت إلى ظهور مشكلات أخذت تهدد سلامة الحياة البشرية، حيث تنوعت هذه المشكلات وتشعبت مع تنوع النشاطات البشرية التي تتجه للبيئة باستمرار من أجل إشباع العديد من الرغبات والحاجات. وإزاء كل هذا باتت حاجة الإنسان اليوم لفهم بيئته وعلاقته بها ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى وصلت حتى الإرغام لدراسة المشكلات البيئية بغية التصدي لها والتخفيف من آثارها ، من أجل الحفاظ على حياته، وحياة الأجيال القادمة.

فالمشاكل البيئية اليوم لم تعد تحتاج إلى التدليل على أهميتها وخطورتها سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي، حيث ولدت ضغطا متزايدا جعل من ضرورة حماية البيئة والدفاع عنها والحد من تدهورها قضية ملحة تشغل ليس فقط علماء البيئة وخبرائها بل حتى الدول والمؤسسات والهيئات (الرسمية منها وغير الرسمية) وحتى الجماعات والأفراد من أجل البحث عن الوسائل والطرق للتخلص من هذه المشكلات وهذا من خلال بذل كل الجهود والتدابير اللازمة - كل حسب إمكانياته - للحد من التدهور البيئي والعمل على استثمار التقدم العلمي والتكنولوجي في سبيل حماية البيئة وإعادة التوازن الحيوي فيها.

حيث عمدت الدول إلى إنشاء مؤسسات حكومية أوكلت لها القضايا المتعلقة بالبيئة المحلية منها والعالمية، تعمل جنباً لجنب مع المنظمات غير الحكومية التي تعنى بهذا الشأن للحد من هذه المشاكل.

والجزائر على غرار دول العالم شهدت هي الأخرى مشاكل بيئية إلا أنها سجلت غياب إدارة - مركزية ومحلية - بيئية حقيقية تعنى بالشأن البيئي ما يقارب 3 عقود التي تلت مؤتمر ستوكهولم ، والذي أثر سلباً على دورها الوقائي والتدخلي.

إلا أنها تداركت ذلك في السنوات الأخيرة حيث عملت على استحداث وزارة خاصة تعنى بالشأن البيئي يمكن من خلالها مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مستقبلاً ، باتباع سياسات عمومية واستراتيجيات على أساس التنمية المستدامة كفيلة بتأمين نمو اقتصادي مستدام وتدعيم القدرات المؤسساتية من أجل الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وتقديم الخدمات البيئية ذات النوعية الرفيعة وتحسين مردودية العمل البيئي للنهوض بالبيئة، وكذا العمل على غرس السلوك الإيجابي وتنميته اتجاهها من أجل تحقيق وعي بأهمية الحفاظ على البيئة.

فماهي الإستراتيجية البيئية التي تنتهجها الجزائر للحفاظ على البيئة ؟ وما هي أهم دعماؤها؟

1. ضبط المفاهيم:

أ. مفهوم البيئة: يختلف المعنى الاصطلاحي للبيئة عن معناها اللغوي كثيراً، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين والعلماء على تحديد معنى البيئة اصطلاحاً بشكل دقيق إلا أن معظم التعريفات تشير إلى المعنى نفسه، مع اختلاف يتراوح أساساً بين التضييق والتوسع في تحديد عناصر البيئة ، حيث عرفت البيئة كالتالي: البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر¹.

* البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية ، فهي تتمثل في كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثراً ومتأثراً².

* أما في مفهومها الواسع فتعرف على أنها: "تتضمن كل الجوانب الفيزيكية والاجتماعية والاقتصادية، أي أنها تشمل كل العوامل التي تؤثر على حياة الفرد والمجتمعات وبالتالي تؤثر على شكلها النهائي والعلاقات الموجودة بها وكذلك استمرارها."³

وقد تبين مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد بستوكهولم 1972 المفهوم الواسع للبيئة بجانبه الطبيعي والاجتماعي الثقافي فجاء كالتالي: "هي رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"⁴. وتجدد الإشارة إلى أن هذه التعريفات افتقدت إلى جوانب عديدة منها: إهمالها لجوانب الحفاظ على البيئة وحمايتها وكيفية التعامل الرشيد معها، مع غياب تصور مستقبلي يجسم آثار التصرف الرشيد أو غير الرشيد للتفاعلات الراهنة. ومع تراوح المفهوم بين التضييق والتوسيع، فالشائع هو استخدام المفهوم بمفهومه الضيق وهو المتناول في هذه الدراسة.

ب. الإستراتيجية: الإستراتيجية تعتبر من المفاهيم المتداولة في مختلف ضروب العلم (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، والتقنية)، وأصبح استخدامها واسعا من قبل الباحثين والمفكرين في شتى العلوم دون تحديد واضح لمعناها. حيث عرفها قاموس ويبستر (webster's) بأنها: "علم وفن قيادة الجيوش، ثم تطورت دلالاتها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الاحتمالات المختلفة واختيار الوسائل الرئيسية المناسبة لها. ثم توسع استخدام هذا الاصطلاح في ميدان الأعمال وفي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى مستوى الأجهزة الحكومية وغيرها من المنظمات."⁵

فالإستراتيجية من لفظ (Strategos) ويشير إلى دور أو وظيفة القائد العام (général) في الجيش، ثم أصبحت تعني المهارات السيكلوجية والسلوكية لمن يحتل هذا الدور، ثم انصرف مفهوم الإستراتيجية إلى المهارة الإدارية ثم أصبحت تشير إلى مهارة توظيف القوة للتغلب على المقاومة وخلق نظام موحد لحكم العالم،

ومع نمو المجتمعات وتعدد أبعادها أخذ القادة العسكريون ورجال الدولة يدرسون وينظمون المفاهيم الإستراتيجية المهمة، حتى برزت مبادئ إستراتيجية مترابطة أقامت المؤسسات المحيطة بها.⁶ ولقد تم تعريف الإستراتيجية بتعريفات كثيرة منها:

* الإستراتيجية هي "تحديد الأهداف طويلة الأمد واتخاذ مجموعة من الأفعال وتوزيع المصادر الضرورية لتحقيق هذه الأهداف. أو هي خطة أو اتجاه أو مجموعة تصرفات نحو المستقبل، أو هي الطريقة أو المسار الذي يساعد في العبور من هنا إلى هناك وهي نموذج أو نمط يثبت في السلوك مع مرور الوقت."⁷

كما عرفت على أنها: "خطط وأنشطة يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية"⁸. فالإستراتيجية هي: "خطة طويلة الأجل لتحقيق غايات وأهداف معينة عن طريق الملاءمة ما بين موارد المؤسسة وما تتيحه لها البيئة من فرص، ولقد أصبحت فرعاً قائماً بذاته في علم الإدارة الإستراتيجية والتي تشير إلى الكيفية أو الطريقة أو الوسيلة التي توضح وتنفذ وتراقب بها الإستراتيجية في المؤسسة.

ومن هذا فالإستراتيجية البيئية هي: "الخطط المحددة مسبقاً لتحقيق هدف معين ألا وهو حماية البيئة وصيانتها والحد من مشكلاتها على المدى القريب أو البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها، كما يتضح من هذا السياق أنها تشير إلى تحديد السياسات والخطط التي تعكس الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة لتحقيق أهدافها، والاستفادة من الفرص المتاحة لحماية البيئة وتحديد مناطق القوة والضعف للوصول إلى قرارات فاعلة من شأنها المحافظة عليها".

2. البيئة في الجزائر: نتج عن التغيرات والتطورات السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري مشكلات بيئية متنوعة ليست بحديثة العهد وإنما تعود إلى أيام الاستعمار الفرنسي. فسياسة فرنسا المتبعة من استنزاف مفرط للموارد الطبيعية وتحويلها إلى فرنسا وسياسة الأرض المحروقة وقطع الأشجار وحرق الغابات أدى إلى سوء الأوضاع البيئية، ضف إلى ذلك ما عرفته الأراضي الجزائرية من تجارب نووية في منطقة رقان، وما أحدثته من خراب بيئي كبير ولموس تشهده المنطقة إلى حد الآن، وما زاد المشكلة حدة هو غياب حرائط دقيقة لمواقع التفجيرات النووية وكذا مناطق دفن المعادن والنفايات المشعة والملونة في الصحراء.

أما في فترة الاستقلال: فلقد ورثت الجزائر قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مزرية، جعلها ذلك تختار الحركة التنموية المكثفة وأسلوب التنمية القصيرة الأجل، تقوم على فلسفة احتكار الدولة لكل شيء. هذا التنفيذ السريع لنموذج التنمية القائم على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية - خاصة في ميادين المحروقات والمناجم والفلاحة، والدور المركزي للدولة العامل على توسيع نطاقات الاستثمارات الاقتصادية وتنفيذ برامج الدعم الاجتماعي الهادفة إلى توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن من ماء وطاقة وسكن ومواد غذائية أساسية - سمح بتحقيق تحسينات نوعية غير مألوفة في حياة الأفراد لكن ذلك كان حساب إجهاد البيئة التي شهدت إختلالات إيكولوجية بسبب التأثيرات الكيميائية والفيزيائية للأنشطة الاقتصادية المخطط إنجازها.⁹

فرغبة الجزائر للحاق بمصاف الدول المصنعة جعلها تنظر إلى الصناعة لا على أنها أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم المطلوب ولكن على أنها أداة لتعميق الاستقلال السياسي والخروج من التبعية الاقتصادية وهذا يتطلب إرساء صناعة قوية¹⁰، فإيمانها بذلك دفعها لاستعمال جميع السبل وتوظيف مختلف التقنيات لتحقيق ذلك بغض النظر عن التأثيرات البيئية المترتبة والمحتمل التسبب بها مما أدى إلى تأزم الوضع الإيكولوجي وتوسع مظاهر تأثيره على المجتمع.

ولقد اشتد التدهور البيئي مع دخول الجزائر نظام اقتصاد السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والخواص، حيث ظهرت آلاف الوحدات الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية عبر كامل التراب الوطني، حيث ساهمت في نصيب أكبر في مشكلات التلوث الصناعي¹¹.

وبالإضافة إلى معاناتها كغيرها من دول العالم جراء الافرازات السلبية لثقب الأوزون والاحتباس الحراري وغيرها من المشاكل البيئية العالمية المعروفة بفعل تأثيراتها، فالجزائر تعاني هي الأخرى من مشاكل أخرى تتمثل أهمها في: الاكتظاظ السكاني ومشاكل التسيير الحضري، تدهور التربة، تفهقر في التنوع البيولوجي، ندرة المياه، تلوث الهواء، التلوث الناتج عن النفايات المنزلية، التصحر، تلوث البيئة البحرية، التلوث الصناعي... وتعود الأزمة الإيكولوجية في الجزائر بالدرجة الأولى إلى:

1- قابليات الإقليم والمناخ: حيث تتميز بـ: إقليم في مجمله جاف وشبه جاف، ضعف نسبة الأمطار، الموارد المائية جد محدودة، التوزيع السيء للموارد الطبيعية.

2- التسيير السيء للمؤسسات المعنية بالبيئة: نتيجة: محدودية الإطار المؤسساتي والقانوني، ضعف الميكانيزمات التنظيمية، ضعف وسائل العمل للقوة العمومية، ضعف تأطير وتمويل المؤسسات البيئية، محدودية وسائل حراسة ومتابعة نوعية الأنظمة البيئية، غياب التنسيق ما بين القطاعات، الدور الهامشي للمجتمع المدني.

3- عجز البرامج المتخذة: ويعود ذلك إلى: نمو ديموغرافي غير متحكم والتعمير السريع، عدم تماشي نمط التصنيع مع المحيط البيئي، سياسة عقارية غير متناسقة، غياب سياسة التسيير التكاملية للموارد المائية، غياب إطار تحفيزي للتنمية المستدامة، المشاركة الضعيفة

للقطاع الخاص والبنوك، محدودية الاشتراك والتحسس للأفراد، غياب الجباية التي لم تسمح لا للتسيير الدائم ولا للتقليص من التلوث¹².

3. الجزائر وحماية البيئة: إن مسار الجزائر في مجال حماية البيئة سجل تأخرا في الوعي السياسي بهذا الموضوع رغم الصحوّة الدولية التي أثارها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية بستوكهولم سنة 1972، إذ أسفرت المشاركة الجزائرية فيه على غرار بقية الدول النامية. عوقف معارض للطرح الغربي لحماية البيئة رغم استيعابها لخطورة الوضع البيئي الوطني¹³.

فالدول النامية عامة والجزائر على وجه الخصوص اعتبرت أن الانشغال البيئي هو مسألة ثانوية أمام ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية الملحة أيام الاستقلال، وكانت تسعى إلى تعزيز اقتصادها للتخلص من الاستغلال أو الإشراف الاستعماري، يعبر هذا الموقف صراحة عن تنصل دول العلم الثالث من مسؤولية التدهور البيئي وإلقائه على عاتق الدول المصنعة وعدم استعدادها لتقبل الطرح الغربي لحماية البيئة.

ولقد تجدد موقف الجزائر ودول العالم الثالث الراض للطرح الغربي لحماية البيئة من خلال قمة الجزائر لدول عدم الانحياز المنعقدة من 05 إلى 09 سبتمبر 1973، حيث أشارت اتفاقية الجزائر لدول عدم الانحياز في محورها المتعلق بالبيئة بأن هذه الدول غير مستعدة لإدراج الانشغال البيئي ضمن الخيارات الاقتصادية لأن ذلك يشكل عائقا إضافيا للتطور والتنمية، باعتبار أن النفقات الإضافية للبرامج البيئية ستثقل كاهل الدول النامية والتي تفضل أن توجهها مباشرة للتنمية.

فطيلة ما يقارب الثلاث عقود التي تلت ندوة استوكهولم عرفت الجزائر غياب إدارة مركزية ومحلية بيئية حقيقية أثرت على دورها الوقائي والتدخل في حماية البيئة، ولقد ترتب عن تهميش الملف البيئي ضمن انشغالات الدولة تفاقم الأزمة الإيكولوجية وتضاعف تهديدها الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عنه تحول جذري في المواقف المعارضة للسياسة البيئية الدولية عبر عنه خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بـ "ريو" 1992، هذا الأخير طرح الإشكالية البيئية في مدلولها الواسع على طاولة النقاش، ونجح في إرساء فكرة التوفيق بين مقتضيات التنمية وضرورة حماية البيئة، وتمكن من إقناع دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر بالانصياع في أطر السياسة البيئية الدولية، حيث أبدت الجزائر تجاوبا مع نتائج المؤتمر، إدراكا منها بخطورة الوضع الذي آلت إليه بيئتها إثر إهمال الاهتمام بها¹⁴، حيث أولت عناية خاصة بالبيئة خاصة في السنوات القليلة الماضية من خلال مختلف برامجها التنموية، استنادا إلى مبادئ التنمية المستدامة، والتي تسعى من خلالها إلى الاحتفاظ بالإنجازات التنموية دون الإخلال بالبيئة. وعلى هذا الأساس فقد اتبعت الدولة سياسة وطنية لحل هذه المشاكل باستخدام مجموعة من الإجراءات التقنية والإدارية، وسن مجموعة من القوانين والتشريعات، وبوضع إطار تنظيمي ومؤسسي يعمل على التكفل الفعلي بالمشكلات البيئية.

4. آليات حماية البيئة في الجزائر:

I. الإطار التشريعي: لأجل حماية البيئة والتصدي لمشكلاتها وضع القانون نصوصا متعددة لمعالجة أسباب التلوث والتدهور

البيئي، ويعتبر أحد الأساليب الهامة المعتمدة للحد من التلوث والمشاكل البيئية الناتجة عن أنشطة الإنسان المختلفة وبالتالي فهو يتكفل بحماية متميزة للبيئة. ويتمثل الإطار القانوني والتشريعات القانونية في مجال حماية البيئة في الجزائر في:

1- القانون رقم 03-83 لقد كان اهتمام المشرع الجزائري بالبيئة مبكرا بعد استرجاع السيادة بدليل صدور عدة تشريعات منذ

إنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية في مجال حماية البيئة، دون إغفال قانون الرعي الصادر في 1975 الذي ركز على ضرورة الحماية النباتية.

ويعد القانون رقم 03-83 المؤرخ في 5 فيفري 1983 والمتعلق بحماية البيئة أول قانون يتناول المسائل البيئية من منظور شامل. ولقد حدد هذا القانون 3 مجالات تنطوي عليها حماية البيئة في الجزائر:

المجال الأول : حماية الطبيعة بصفة عامة .

المجال الثاني: حماية أوساط الاستقبال (الهواء، المياه والبحر).

المجال الثالث: الحماية من المضار التي قد تحدثها بعض النشاطات.

ومن أجل تطبيق أفضل لقانون حماية البيئة أعيد تكييف القانون بدمج الأولويات البيئية في مسار التنمية الوطنية من خلال المادة 03 التي تنص بأنه من الضروري تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وسلامة الأنظمة الإيكولوجية ، وأدرجت أيضا مبادئ مثل: العمل الوقائي، مبدأ الملوث الدافع، وتحسين الأدوات الاقتصادية والمالية والتشجيع على إعلام الجمهور وإشراكه في صنع القرار البيئي، وسيسمح هذا القانون بتحقيق فعالية أكثر في التنفيذ بإجراء دراسات التأثير على البيئة¹⁵.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية التسعينات صدر قانون البلدية والولاية، أكد فيهما المشرع على اختصاص الجماعات المحلية في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا تهئية الإقليم وحماية البيئة وترقيتها، مع العديد من الأحكام التي تنصب في مجملها حول حماية البيئة كضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة¹⁶.

كما أن قانون حماية البيئة نص على إنشاء شراكة مكلفة بحماية البيئة، كما منح صفة شرطي حماية البيئة إلى ضباط وأعوان الشرطة القضائية وضباط وأعوان الحماية المدنية والمفتشين المكلفين بحماية البيئة¹⁷ ، كما نص في أحد موادها على إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة تأكيداً لدور الأفراد في حماية البيئة .

2- قانون 10-03 (حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة):

مسايرة من المشرع الجزائري لما تم إقراره في القمم والإعلانات الدولية، أصدر القانون رقم 10-03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتي يمكن القول بشأنه أنه جاء امتداداً لما تم إقراره في إعلان جوهانسبورغ 2002. ولقد اشتمل قانون البيئة الجديد على 114 مادة قانونية، حددت المادة 2 منه أهداف هذا القانون وهي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة .
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان الحفاظ على مكوّناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة .
- ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك استعمال التكنولوجيات النظيفة .
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة¹⁸.

II. التدعيم المؤسسي:

لم يكن اهتمام الجزائر بالبيئة بأبعادها المختلفة متأخراً شكلياً، بل عملياً، مثلها مثل دول العالم الثالث، فطيلة ما يقارب الثلاث عقود التي تلت ندوة استوكهولم عرفت الجزائر غياب إدارة مركزية ومحلية بيئية حقيقية أثرت على دورها الوقائي والتدخلي، بسبب التناوب المستمر لمختلف الوزارات على مهمة حماية البيئة وعدم استقرارها، فرغم بعض الإراhasات البيئية في ظل تفاعل الجزائر إقليمياً وعالمياً، إلا أن الواقع الميداني كشف عدم كفاية ذلك في مواجهة مستويات التدهور الذي آلت إليه البيئة بسبب غياب تصور

هيكلي إداري لها ، وارتدادات ذلك تبدو واضحة من خلال تطور الإدارة البيئية من الإدارة البيئية بالتبعية حتى اعتماد نظم الإدارة البيئية المستندة المنظمة (هيكليا ووظيفيا وتنظيميا). ومن أجل تبيان مدى فعالية الإدارة البيئية في الجزائر ومدى فعالية التدخل الإداري المركزي في مجال حماية البيئة استوجب الأمر دراسة التنظيم الإداري المركزي لحماية البيئة للوقوف على مدى جدية الإستراتيجية البيئية التدخلية لحماية البيئة والمحافظة عليها وصيانتها.

ولقد مرت الإدارة البيئية المركزية في الجزائر بالمراحل التالية:

أ- الإدارة البيئية المركزية قبل قانون 83-03: تمشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة (استوكهولم) سنة 1972 استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة 1974 بموجب المرسوم رقم 74-156 المؤرخ في 12 يوليو 1974 يتضمن استحداث اللجنة ، وجاءت تشكيلة اللجنة مكونة من ممثلي عدة وزارات يرأسها وزير الدولة تنظر في المشاكل البيئية لتحسين إطار وظروف الحياة ، والوقاية من المضار والتلوث ، ولقد كانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة ، وجهزت اللجنة بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة (قسم حماية الطبيعة والبيئة، قسم الأخبار والعلاقات، قسم الدراسات التقنية والتشريع، قسم السكان وال عمران وتهيئة الإقليم). وتميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك¹⁹ ، باعتبار أن التنظيم الإداري المركزي لحماية البيئة تعكس درجة الاهتمام الحكومي ومستوى الوعي السياسي في التعامل مع القضية البيئية، يمكن من خلالها تقدير فعالية التدخل الإداري في مواجهة المشاكل البيئية ذات الامتداد الوطني. ولم يصدر المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة من إنشائها، وبموجب المرسوم رقم 77-119 المؤرخ في 15 أوت 1977 تم إنهاء مهام اللجنة الوطنية للبيئة بسنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة ، دون أن تضع برنامج أو مخطط وطني لتحديد كيفية التدخل لحماية البيئة وحولت مصالحها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة وهنا أدرجت لأول مرة كلمة بيئة ضمن تسمية هيئة وزارية، ولم يتبع هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها واختصاصاتها مما أضفى عليها طابعا شكليا محضاً.

وبعد سنتين وبموجب المرسوم رقم 79-264 استحدثت كتابة الدولة للغابات والتشجير كهيئة عاملة في مجال البيئة²⁰ بعد التعديل الحكومي لسنة 1979 ، وانحصرت صلاحياتها في المحافظة على البيئة وبدورها لم تعمر هذه الكتابة إلا سنة واحدة مما يؤكد مرة أخرى عدم وضوح مهمة البيئة وحمايتها، والتي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية. وخلال التعديل الحكومي لسنة 1980 (المرسوم 80-175) أعيد تنظيم كتابة الدولة للغابات والتشجير بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي مع الاحتفاظ بنفس الصلاحيات²¹.

ب- الإدارة البيئية المركزية بعد قانون 83-03: إن التصريح بحيوية موضوع حماية البيئة بعد صدور قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة المحدد للإطار القانوني للسياسة الوطنية لحماية البيئة لم يوقف حالة عدم الاستقرار، حيث كثر تداول مختلف الوزارات على ملف البيئة واستمر.

حيث كان أول إلحاق للمصالح المتعلقة بحماية البيئة كان إلى: وزارة الري وحماية البيئة والغابات بمقتضى المرسوم 84-12 المؤرخ في 22 جانفي 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة وإسناد المهام المتعلقة بالبيئة إلى نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات.

وقد رسم المرسوم التنفيذي 84-126 المؤرخ في 19 ماي 1984 المحدد لصلاحيات وزير الري والبيئة والغابات ونائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات مهمة وضع حيز التنفيذ للسياسة الوطنية لحماية البيئة وضمان متابعتها ومراقبتها²² ، ورغم أن هذه الوزارة عرفت نوعا من الاستقرار إلا أنه لم يترجم في أعمال تبرز وتكشف عن عناصر السياسة الوطنية للبيئة طيلة مدة تواجدها.

بعد 1988 ألحقت مهمة حماية البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-392 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، حيث أوكلت مهام حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا²³ الذي يتولى إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة، ويدرس ويقترح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتها، ويتولى تطبيق جميع الدراسات والبحوث المرتبطة بحماية البيئة والحفاظ عليها، ويعود سبب الإلحاق بهذه الوزارة إلى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة ذلك أن كل مظاهر التلوث أو التدهور البيئي تستدعي رصيда علميا وتكنولوجيا للكشف عنها ومحاربتها.

وسنة 1993 تم تحويل الاختصاصات البيئية إلى وزارة التربية الوطنية التي أنشأت في إطارها مديرية البيئة تحت وصاية كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-488 المؤرخ في 28 ديسمبر 1992، وفي نهاية 1993 تم إلغاء كتابة الدولة المكلف بالبحث العلمي وإلحاق البيئة بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 93 - 235 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993. وبعد أقل من سنتين أعيد إلحاق مهام حماية البيئة بمصالح وزارة الداخلية. حيث أنشأت المديرية العامة للبيئة بالمادة 2 من المرسوم التنفيذي 248.99 المؤرخ في 10 أوت 1994 والمتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجامعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري²⁴. ويرجع هذا الإلحاق بما باعتبارها وزارة قوية ومتواجدة على المستوى المركزي والمحلي وتملك من القدرات المادية والبشرية ما يؤهلها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه. ويحدد المرسوم التنفيذي 95-107 المؤرخ في 12 أفريل 1995 صلاحيات هذه المديرية²⁵.

أدرجت مهمة حماية البيئة من جديد إلى وزارة أخرى وهذه المرة إلى وزارة الأشغال العمومية وهيئة الإقليم والبيئة وال عمران بموجب المرسوم 99-300 المؤرخ في 24 ديسمبر 1999²⁶، أوكل لها مهمة إعداد الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة وكذلك إعداد واقتراح المخطط الوطني للعمل البيئي الرامي إلى حماية الصحة العمومية والتسيير البيئي²⁷. وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-257 المؤرخ في 26 أوت 2000 ثم فصل كل من قطاعي هيئة الإقليم والبيئة عن وزارة الأشغال العمومية وال عمران وتكوين وزارة جديدة باسم وزارة هيئة الإقليم والبيئة تأكد من خلال المرسوم الرئاسي 01-139 في 31 ماي 2001، ثم أعيدت الصياغة إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة وفي سنة 2007 أصبحت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة ثم وزارة هيئة الإقليم والبيئة من جديد أما 2016 فأضيف إليها الموارد المائية لتصبح وزارة الموارد المائية و البيئة ثم استقلت عنها مجددا. ولكي تحقق إدارة البيئة دورها الإستراتيجي يتعين علينا تعزيز البناء أو تقويمه وتوجيهه في خطوة أولى ، وذلك برسم مسار عمل إدارة البيئة وفقا لرؤية مستقبلية في تصميم البرامج والخطط والأهداف في آجالها الزمنية المختلفة على أساس من التفكير الرشيد من حيث حسن المعرفة وحسن تطبيقها وهذا هو جوهر التخطيط عامة والتخطيط البيئي خاصة .

ويعتبر التخطيط أهم المسائل التي تعتمد عليها الدولة في عملياتها الإدارية لتحقيق أهدافها ، ويعد التخطيط البيئي غير مستقل عن التخطيط العام ، فالتخطيط البيئي هو المنهج الذي يدمج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الوطنية. بمعنى أن تكون أهداف التنمية الاقتصادية ضمن حدود نظم البيئة الطبيعية وقدراتها الاستيعابية، بما يجعلها معززة للأهداف البيئية ومكملة لها²⁸.

وعند المقارنة بين المفهومين (التخطيط البيئي والاستراتيجية) نجد أن هناك تداخل بينها أكدته المشرع الجزائري. بمناسبة تنظيم أحكام التخطيط بموجب القانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط²⁹. ولقد عبر عن الإستراتيجية للإشارة إلى التخطيط طويل الأمد وجاء في المادة 08 (تدرج المنظومة الوطنية للتخطيط في إطار 3 آفاق دورية: الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأمد التخطيط المتوسط الأمد، التخطيط السنوي)، ولقد نصت المادة 13 من قانون البيئة أن الوزارة المكلف بالبيئة تعد مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة. والمادة 14 من القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة تنص أنه على السلطات العمومية أن تحدد سياسة المدينة عن طريق تحديد الإستراتيجية بتسطير الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة³⁰.

أ- استراتيجية الوزارة لحماية البيئة : لمواجهة مختلف التحديات التي تعرفها البيئة وللحد من مشكلاتها باشرت الحكومة بإنشاء استراتيجية شاملة للنهوض في مجالي البيئة والتنمية المستدامة وترتكز على: مخطط عمل وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

1- إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة :

وارتكزت المرحلة الأولى للعمل في تحديد العوامل ذات الطابع الفيزيائي والمؤسسي التي تعترض البيئة للتلوث مع تبيان حالة البيئة، ونتج عن هذه المرحلة المصادقة على التقرير الوطني لحالة ومستقبل البيئة حيث عملت السلطات الوصية متمثلة في الوزارة بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية الدولية على إعداد هذا التقرير حول حالة البيئة وكان ذلك أول مرة سنة 2000، على أن يتم تحديثه كل سنتين. آخر تقرير كان سنة 2007، (2009) لم يتم العمل به لوجود بعض الأخطاء، ومن ثم لم يصدر أي تقرير حتى الآن... وللتموقع ضمن منطقة التنمية المستدامة كان من الضروري للجزائر انطلاقا من معاناة التقرير الوطني حول البيئة 2000 أن تشرع في بناء استراتيجية وطنية تمتد لـ 5 سنوات، للنهوض بالبيئة والأخذ بمبادئ وأهداف التنمية المستدامة تقوم على 3 محاور:

- 1- انعاش النمو الاقتصادي انطلاقا من قاعدة مهيكلية قصد تقليص الفقر وخلق مناصب العمل.
- 2- الحفاظ على الموارد الطبيعية الهشة والمحدودة (الماء، الأرض، الغابات، التنوع البيئي، ...) من أجل تنمية مدعمة على المدى الطويل.
- 3- تحسين الصحة العمومية للمواطن من خلال تسيير أفضل للنفايات وتطهير الملوثات الهوائية.

ب/ مكونات وركائز الاستراتيجية: وتمثل في:

- 1- إدماج إمكانية العيش البيئي في استراتيجية تطور البلاد من خلال التشجيع على النمو الدائم وتقليص الفقر.
- 2- وضع سياسات عمومية ناجعة ترمي إلى ضبط الجوانب الخارجية للبيئة ذات الصلة بالنمو وبالنشاط الاقتصادية التي يبادر بها القطاع الخاص بشكل متزايد³¹.

واستنادا على هذا يجب:

- تحديد أهداف بيئية دقيقة تتسق مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وأن تضبط برامج العمل ذات الأولوية والمرتكرة على مؤشرات ثابتة لتحقيق تلك الأهداف.
- تهيئة الأطر المؤسسية والقانونية وجعلها أداة استراتيجية لتحقيق الأهداف البيئية، واعتماد نظام للمطالبة، من خلال سلطة تمارسها قوة عمومية ذات مسؤوليات واضحة.

- تنفيذ برنامج كامل لتنمية الموارد البشرية لتطبيق برنامج حماية البيئة وتسيير الموارد الطبيعية.
- تحديد الاستثمارات الشاملة الواجب القيام بها في غضون 10 سنوات.
- ضبط المشاريع الواجب تنفيذها على سبيل الأولوية في إطار المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة استنادا إلى سيناريو التكافؤ بين التكاليف والمنافع.
- تبني استراتيجية حشد الموارد المالية³².

ج/أهداف الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة: حددت الأهداف العامة للإستراتيجية البيئية في: أولا: تحسين صحة ونوعية حياة ومعيشة المواطن: ويتم تحقيق ذلك بواسطة:

1- التدابير المؤسساتية والمواكبة من خلال:

- * تدعيم الإطار التشريعي والتنظيمي.
- * تدعيم القدرات المؤسساتية.
- * تدعيم قدرات القياس دراسة ومتابعة التلوثات.
- * الاستثمار في ميدان الموارد البشرية.
- * تكييف نظام التسعيرة المتعلقة بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير.
- * إدخال مبدأ الملوث الدافع (النفايات ومختلف التلوثات).

2- الاستثمارات ذات النوعية الأولية: من خلال:

- * تحسين خدمة الاستفادة من الماء الشروب (إعادة شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب المعيبة وإنجاز محطات أخرى لحماية الموارد المائية) وتحديث شبكات الصرف والتطهير.
- * تسيير النفايات الصلبة الحضرية (إزالة المزابيل غير المراقبة، تعميم تجربة المزابيل المراقبة، إدخال تسيير النفايات الخاصة).
- * التخفيف من التلوثات في قطاع النقل (ترقية الوقود النقي، بترين دون رصاص، الغاز المميع، الغاز الطبيعي المضغوط).
- * تهئية الفضاءات الخضراء.
- * إعادة تأهيل التراث الثقافي المصنف³³.

ثانيا: المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين منتوجاته: ويتم ذلك بواسطة:

1- التدابير المؤسساتية والمواكبة من خلال:

- * توضيح النظام العقاري (حق الملكية للمرور والاستعمال).
- * مراجعة القانون المتعلق بتربية المواشي (حقوق وواجبات مربي المواشي).
- * تحديد السياسات الريفية وسياسات مكافحة الفقر.
- * تكييف نظام تعريف مياه السقي.
- * تطوير الدراسات والأبحاث في مجال التنوع البيولوجي.
- * وضع معهد للساحل.
- * وضع مركز لتنمية الموارد البيولوجية.
- * وضع قانون متعلق بالساحل.
- * ترقية المكانزمات المشاركة ذات مصداقية لحماية الرأسمال الطبيعي.

2- الاستثمارات ذات الأولوية:

- * إعادة تكوين وحماية التراث الغابي.
- * مقاومة التصحر.
- * حماية الأراضي معالجة الانجراف، التهئية التكاملية للمصببات المائية).

*المحافظة على التنوع البيولوجي وتهيئة مناطق التنمية المستدامة .

*حماية الأنظمة البيئية في الواحات .

*حماية الساحل.

*إزالة التلوث في الشواطئ .

*الاستعمال العقلاني للموارد الصيدية.

*الاستعمال العقلاني لموارد مياه السقي.

*تطوير برامج الأشغال الريفية³⁴.

ثالثا: تقليل الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة وذلك وفق الآتي:

1- التدابير المؤسساتية والمواكبة: من خلال:

*تنفيذ أحكام قانون المياه (التسعيرة، مشاركة القطاع الخاص...).

*إصدار نصوص تطبيقية للقانون المتعلق بالتحكيم في الطاقة.

*وضع إجراءات التحليل البيئي، المراقبة الذاتية والحراسة الذاتية لمراقبة التلوث الصناعي .

*ترقية أنظمة التسيير البيئية والنقية.

2- الاستثمارات ذات الأولوية:

*إعادة تنظيم شبكات المياه الصالحة للشرب والسقي والتطهير.

*رسكلة واسترجاع النفايات المنزلية والصناعية.

رابعا: المشاركة في حماية البيئة العامة: وذلك لتحقيق ما يلي:

1- التدابير المؤسساتية والمواكبة: من خلال:

*إنهاء مع وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم للوقاية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

*إنهاء ووضع حيز التنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مال التغيرات المناخية .

*إنهاء مع بدء التنفيذ مخطط النشاط الوطني لمكافحة التصحر.

2- الاستثمارات ذات الأولوية: من أجل:

*المحافظة على الموارد التنوع البيولوجي وتهيئة مناطق التنمية المستدامة.

*التقليص من انبعاثات الغاز الساحن (الغازات المحروقة) .

*إزالة المواد المفجرة لطبقة الأوزون³⁵.

ويتمثل الرهان الأساسي للإستراتيجية في وضع سياسات وإقامة مؤسسات تتبنى تكنولوجيا أكثر ملائمة للبيئة، ومنهجيات

تسيير دائمة للموارد الطبيعة وذلك بإشراك المواطن³⁶. فجهود التنمية أو نجاح الاستراتيجية لا تكتمل أو تنجح إلا بمشاركة من

سيشملهم التغيير مشاركة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ

والتقييم .

فجهود التنمية أو نجاح الاستراتيجية لا تكتمل أو تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مشاركة فعالة وبالطريقة الملائمة

لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقييم. وتحاول الاستراتيجية المعتمدة من طرف

الوزارة التركيز على الدعائم التالية: الوعي البيئي ، التربية البيئية والاتصال البيئي.

I. الوعي البيئي: إن نشر الوعي البيئي يعتبر من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع القضايا البيئية التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات، فتوعية فئات المجتمع بقضايا البيئة تعتبر حافزا هاما لمشاركتهم بطريق مباشر أو غير مباشر في حل هذه القضايا. وتتسم الدول المتقدمة بتقدم الوعي البيئي مما يجعل للرأي العام في هذه الدول تأثيرا فاعلا، يمارس الرقابة الواعية ولديه القدرة على إلزام أية قوة بما فيها السلطات الحكومية على وقف أي تصرف يضر بالبيئة والحفاظ على الموارد، وهذا الوعي تصب فيه روافد كثيرة تبدأ من سلوك الأسرة مروراً بأساليب التعلم وما تتضمنه المناهج من تربية بيئية وإلى أجهزة إعلام ذات تأثير قوي تبني قضايا البيئة وتمثل ردع لكل من يسيء إلى البيئة.

أما في بقية الدول المتخلفة والجزائر واحدة منها، وإن كان قد حدث تقدم ملموس في الوعي الجماهيري بقضايا البيئة المحلية والدولية وكذا زيادة في التنظيمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وقضاياها، إلا أنها مازالت في حاجة إلى المزيد من الجهد الواعي والعمل الجاد لنشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع، وتدعيمه بحيث يتحول إلى جزء من الكيان الفرد وسلوكياته في ضوء حقيقة أن الحفاظ على البيئة وحمايتها واجب وطني لا بد وأن تشارك فيه كل الفئات المجتمع.³⁷ وعليه فنجاح عملية نشر الوعي البيئي وتنميته يقتضي: توفير المعلومات البيئية والعمل على تغيير السلوكات وتكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة³⁸.

ومن هنا ظهرت الحاجة لخلق وعي بيئي لدى جميع أفراد المجتمع، إدراكا لأهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها وغرس السلوك السليم، فالوصول إلى برامج فاعلة للوعي البيئي تمس فئات المجتمع كلها بدءا من الطفل إلى القيادة يستلزم تكامل كل من التربية البيئية والاتصال البيئي.

II. التربية البيئية: في هذا الإطار أبرمت الوزارة المعنية البيئة عديد الإتفاقيات مع وزارة التربية الوطنية قصد تصور وإنجاز مخطط عمل مشترك في ميدان التربية البيئية، يعمم تدريجيا على جميع مؤسسات التربية. كما وقعت إتفاقية مماثلة مع وزارة التكوين المهني من أجل إدماج مفاهيم البيئة في جميع مراحل التكوين المهني، وفتح فروع جديدة للتكوين المهني المتخصص حول حرف البيئة. حيث يتضح كل هذا من خلال مخططات العمل المعدة في الميدان.

ففي إطار بروتوكول الإتفاق الموقع في أبريل 2002 بين وزارة البيئة ووزارة التربية الوطنية قصد إنجاز برنامج لتدعيم التربية البيئية في المقررات المدرسية وخلق أنشطة تكميلية لها ثم تعيين 3 لجان بيداغوجية قصد تصور برامج تربوية للتكوين على الثقافة البيئية ونشر الوعي البيئي، ويشكل تكوين الأجيال الصاعدة على إحترام البيئة والمحافظة عليها قاعدة مجمل الإستراتيجية في ميدان المحافظة على الموارد الوطنية. وتنص الوثيقة على إنشاء لجنة بيداغوجية لكل طور³⁹. ولقد مرتجسيد هذا المشروع بـ 4 مراحل هي:

 المرحلة الأولى 2002 - 2003: وهي مرحلة التجريب والتي تزامنت مع الدخول المدرسي 2002/2003، حيث تم تعيين 135 مؤسسة نموذجية موزعة عبر الولايات التالية: أدرار، الجزائر، باتنة، الوادي، مستغانم، تيارت ثم تم توسيع هذه العملية لتشمل عدد آخر من المؤسسات التعليمية عبر الوطن، وتم خلال هذه المرحلة إعداد السندات التعليمية الخاصة بالمشروع والمتمثلة في 3 أدلة للمعلمين وحقبة بيداغوجية، وأربعة دفاتر للتلميذ، وضعت تحت تصرف المعلمين والتلاميذ⁴⁰.

 المرحلة الثانية 2004-2005: عرفت توسيع الترجبة لشمّل 912 مؤسسة مع متابعة الأنشطة التجريبية السابقة وتقييم وإثراء وإعادة طباعة الوثائق البيداغوجية والمنهجية.

ولقد تم تنظيم الجامعة الصيفية الثالثة بولاية جيجل في جويلية 2004 بمشاركة 450 معلم ومفتش للتربية الوطنية يمثلون 25 ولاية والذي يشكل المرحلة الأخيرة من مسار تعميم التجربة على مستوى مجمل التراب الوطني، وقد جرت الأشغال في شكل ورشات من تأطير خبراء وطنيين ودوليين وعالجت النقاط الثلاث التالية:

- 1- تعلقت بجوانب التوعية/ التكوين (دليل المربي، النادي الأخضر المدرسي).
 - 2- شملت تقييم الظروف التي جرت فيها التجربة منذ إنطلاقها (تقييم الصعوبات ووضع المقترحات).
 - 3- وتمثلت في تحصيل الوثائق البيداغوجية وإقتراح التعديلات الضرورية بناء على الملاحظات السابقة، كما عرفت إعادة طبع أكثر من 168000 نسخة من الأدوات البيداغوجية المتمثلة في: دليل المربي، دفاتر أنشطة التلميذ، حقيبة النادي الأخضر المدرسي، دفتر الإنخراط في النادي الأخضر المدرسي⁴¹، حقيبة النادي الأخضر، دفتر الميدان للمنخرط⁴².
- المرحلة الثالثة (2006 - 2008):** شهدت الإنطلاق الرسمي للمرحلة الأولى لتعميم التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة وتوزيع الأدوات البيداغوجية على 1000 مؤسسة مدرسية منها: 568 مدرسة ابتدائية، 240 متوسطة و192 ثانوية في كل ولاية على مستوى الولايات الـ 48 بالنسبة للدخول المدرسي 2005 / 2006⁴³.

المرحلة الرابعة (2008 - 2009): وتم خلال هذه المرحلة توسيع وتعميم التربية البيئية على مجموع مؤسسات التعليم الإبتدائي والمتوسط والثانوي، (البعد البيئي في كل المستويات التعليمية) وهذا بفضل دفاتر النشاطات التي تم تصميمها وإعدادها خلال الجامعة الصيفية⁴⁴.

كما شرع في عمل مماثل مع وزارة التكوين المهني من أجل ادخال الاهتمامات البيئية في جميع فروع التكوين المهني⁴⁵. وفي إطار مشاركة الفرد في اتخاذ القرار المتعلق بالسياسات الوطنية في مجال التنمية المستدامة وتجسيدها يجب دعم التكوين، والتحسيس والتربية وكذا الجهود المتعلقة بالاتصال والإعلام البيئيين لأن أفضل الاستثمارات هو العنصر البشري.

III. الاتصال البيئي: في إطار السياسة المنتهجة في مجال البيئة قامت الوزارة بإعداد استراتيجية ترمي إلى التحكم في المعطيات البيئية وتمكين مختلف المتعاملين ومراكز القرار وعامة الجمهور من الحصول على الإعلام البيئي موثوق ونافع. ولتحقيق الأهداف المرجوة قامت الوزارة بإحداث نظام وطني للمعلومات البيئية يعتمد على بنك مركزي للمعلومات البيئية وشبكة الإعلام والتوثيق في مجال البيئة المسمى بمشروع (RIDE) أو جامع المعلومات والمعطيات البيئية⁴⁶.

وفي إطار إنجاز البرنامج الوطني للإعلام والتوعية حول مسائل البيئية تم تسجيل إنجازات هامة. ويتعلق الأمر بالمؤلفات المنشورة في إطار عملية التحسيس مثل الكتاب المتعلق بالخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة والتقارير الوطني حول حالة البيئة الصادر في 2000، 2003، 2005، 2007 المؤرخة للجمهور العريض، الجزائر منظور إليها من السماء، كتاب الصحاري، كتاب أخضر حول تهيئة الإقليم، ثدييات الجزائر، والأطلس للفضاءات المحمية منظور إليها عبر القمر الصناعي ألسات. كما يتعلق الأمر بالخصوص بالميثاق المدرسي، قطار البيئة، ديار دنيا، نادي الصحافة، التوعية بالقوانين والتنظيم البيئي والشاركة مع المجتمع المدني.⁴⁷

خاتمة:

نتيجة لما سبق فجهود التنمية المستدامة و نجاح الاستراتيجية البيئية في الجزائر لا يكتمل أو ينجح إلا بمشاركة من سيضمهم التغيير مشاركة فعالة ، وبالطريقة الملائمة لهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات التي تؤدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقييم . وعدم القناعة بالجهود الرسمية التي تبذلها الدولة وحدها ، بل لا بد لهم من المساهمة في ذلك ، فكل أعضاء المجتمع يستهلكون الموارد وينتجون التلوث، وبناء على ذلك فإنه من الضروري أن يدرك الجميع أهمية حماية البيئة بالنسبة لنوعية حياتهم ، وأن يكون لديهم المعرفة والأدوات والأخلاق للمشاركة اليومية بطرق تقلل تأثير أفعالهم على البيئة .

فالمجتمع بحاجة لمشاركة واعية ومسؤولة لكل ما يتعلق بتنمية وحماية البيئة ، مشاركة تشمل كل أفراد المجتمع وهيئاته الشعبية منها قبل الحكومية ، فدعم المشاركة من قبل المواطنين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة بالتنمية واستراتيجيات الحفاظ على البيئة ويمكن أن نعتبر المواطنين أنفسهم إستراتيجية في تنمية المجتمع .

قائمة المراجع :

- 1- رشيد الحمد صباريني، محمد سعيد :البيئة ومشكلاتها/ سلسلة عالم المعرفة، الاكاديمية العربية المفتوحة1984 ، ص29
- 2- "شبايكي سعدان: التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، كتاب جماعي تحت اشراف عزوز كردون وآخرون البيئة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة ،مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب العربي والبحر المتوسط،2001، ص 47
- 3- فضيل دليو، الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة، كتاب جماعي تحت اشراف عزوز كردون وآخرون البيئة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة ،مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب العربي والبحر المتوسط،2001، ص94 .
- 4- محمود عبد المولى، البيئة والتلوث، مؤسسات شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص12
- 5- أحمد مصطفى خاطر، طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، مصر، 1997، ص216
- 6- منذر قاسم الشبول ، واقع الادارة الاستراتيجية في وزارة التربية والتعليم في الأردن وبناء تطويرها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2005، ص.06
- 7- نفس المرجع السابق، ص.09
- 8- فلاح الحسيني، الادارة الاستراتيجية، دار واحل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص13
- 9- نفس المرجع السابق، ص13
- 10- ساسي سقاس، الجمعيات البيئية في الجزائر ودورها في حماية البيئة ،بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2003 ، ص 29
- 11- نفس المرجع السابق ص 51
- 12- المخطط الوطني لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة ، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ،2002، ص 10
- 13 - Ahmed REDDAF, Politique et droit de l'environnement en Algérie, Thèse pour le Doctorat en droit, Faculté de droit et des sciences économiques, Université du MAINE, 1991.pp 43.44
- 14- ديموش فاطمة الزهراء، سياسى التخطيط البيئي في الجزائر، رسالة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010، ص 18.
- 15- مختار حديد، استخدام العقار في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008-2009 ، ص 178
- 16- ديموش فاطمة الزهراء، سياسى التخطيط البيئي في الجزائر، رسالة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2010، ص 22
- 17- الجريدة الرسمية ، ع 46، ص 1535.

- 18- الجريدة الرسمية، ع43، م9، ص9
- 19- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 12
- 20- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2008، ص120
- 21- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 20
- 22- مختار حديد، مرجع سبق ذكره، ص 146
- 23- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 22
- 24- الجريدة الرسمية، ع 53، 94
- 25- الجريدة الرسمية، ع 01، ص04
- 26- الجريدة الرسمية، ع 39، ص99
- 27- مختار حديد، مرجع سبق ذكره، ص 148
- 28- سعيد محمد الحفار، نحو استراتيجية عربية لحماية البيئة، المؤتمر العربي الأول حول اعتبارات البيئة في التنمية المستدامة، تونس، 1986، ص 142
- 29- الجريدة الرسمية، ع 02، ص09
- 30- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 125
- 31- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، 2002، ص 11
- 32- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2000، ص 254
- 33- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجزائر، 2002، ص14
- 34- نفس المرجع السابق، ص 15
- 35- نفس المرجع السابق، ص ص 15، 16
- 36- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007، ص 34
- 37- فاطمة الملاح، دور الاعلام في نشر الوعي البيئي، مجلة المدينة، 2005، ص 24.
- 38- علي عجوة، الاعلام وقضايا التنمية، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص 127
- 39- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007، ص337
- 40- بوترة بلال، قضايا البيئة في المنهاج التعليمي، 15 رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص(179)
- 41- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007، ص486
- 42- عادل بوترة، قضايا البيئة في المنهاج التعليمي، 15 رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 180
- 43- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007، ص486
- 44- بلال بوترة، قضايا البيئة في المنهاج التعليمي، 15 رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع البيئة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 181.
- 45- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007، ص287
- 46- الجزائر والبيئة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 1999، ص 21
- 47- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2007، ص488

